

العشوائيات في العراق قدر ضغط اجتماعي على وشك الانفجار

بغداد، التي كانت تسكنها غالبية سنية، فاسكن أبناء الجنوب الشيعة في منطقة الشاكرية (المنطقة الخضراء الآن)، وقسما في منطقة الكسرة قرب البلاط الملكي، ومنطقة خلف سدة ناظم باشا، وتمتد هذه العشوائيات من منطقة بغداد الجديدة إلى منطقة راغبة خاتون. كما أن هناك عشوائيات صغيرة ظهرت في مناطق التسعة ونهر الخير، مع ملاحظة أن جميع هذه العشوائيات كانت تحيط بمراكز قيادة الدولة العراقية.

لكن المدير العام لإسالة الماء في بغداد سنة 1980، الذي شغل منصب الوكيل الفني لأمن بغداد حتى سنة 2000، عدنان جابرو، يرى أن "العشوائيات ظاهرة اجتماعية سلبية تصعب السيطرة عليها في معظم دول العالم، فهي تتمثل في قيام المواطنين بإنشاء مواقع سكنية خارج حدود المدن ومحيطها وخلافاً لمقاييس التصميم الأساسي كلها وبسرعة لا يمكن لسلطات المدينة السيطرة عليها أو تلبية متطلباتها من البنى التحتية".



محسن حسين
الذين جاؤوا إلى بغداد
والمدن الأخرى هجروا
أراضيهم إلى المهجول

وبغداد مثال صارخ لبقيّة المدن في العراق من حيث نشوء العشوائيات وطبيعتها وأسباب نشوئها، حيث كان لمدينة بغداد في الستينات من القرن الماضي تصميم أساسي وضعته شركة "توكسيداس" وتم تطويره في الثمانينات، وقد حددت حدود المدينة والمناطق السكنية والتجارية والسياحية فيها، لكن التصاميم الأساسية اخترقت بالكامل منذ قيام العهد الجمهوري سنة 1958 واستمرت حتى يومنا هذا بصفة تهدد هوية المدينة.

وإذا عدنا إلى تصريح الخبير الاقتصادي حيدر عبدالله، سنجد أن المشكلة تضاعفت منذ سنة 2016، مما يندرج بنطاقها أكثر إذا تركزت في معالجات، وهي ستترك كذلك إذا قرأنا تصريح المتحدث باسم وزارة التخطيط عبدالزهرى الهنداوي القائل "وضعنا منذ عام 2015 خطة لمعالجة المشكلة، وكنا بحاجة ماسة إلى قانون برلماني لتأطير عملنا بغطاء قانوني، وفعلاً ناقش البرلمان عام 2017 قانون العشوائيات، لكن تقاطع المصالح والاهواء السياسية حال دون إقراره حتى الآن، بعض الكتل السياسية تزايد في هذا الملف وتسعى لكسب سكان العشوائيات من دون أن تجد حلاً لمشاكلهم".

وفي تصريح الهنداوي نسبة كبيرة من الصحة، إذ يرى بعض المواطنين أن إصدار قانون يعالج مشكلة العشوائيات، في هذا الوقت الذي يسبق موعد الانتخابات النيابية، يعد تناحسا بين القوى السياسية لكسب أصوات الناخبين بالدرجة الأولى، وبخبر الشكوك والريبة في أن الغرض من الوعود بإصدار القانون هو دعاية انتخابية مبكرة، خصوصا وأن بعض الأحزاب السياسية وزعت على الفقراء سندات تملك قطع أرض سكنية خلال ولاية رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، لأغراض انتخابية، ثم ظهر أن السندات كلها وهمية.



معاونة مستمرة

د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية

بغداد - أعاد تصريح أدلى به الأسبوع الماضي الخبير الاقتصادي حيدر عبدالله الحديث عن العشوائيات في العراق إلى الواجهة مجدداً، إذ أكد أن عدد المواطنين الذين يعيشون في العشوائيات في العراق يقدر بأكثر من سبعة ملايين مواطن، بعد أن كان ثلاثة ملايين ونصف المليون سنة 2016 في آخر إحصائية لوزارة التخطيط.

ويعكس هذا التصريح أن العشوائيات في العراق كارثة سكانية وأنها تتنامى بشكل متسارع، منذرة بالاتساع سنة بعد أخرى. وهذه المشكلة ليست جديدة في العراق، فقد تفاقمت إبّان العهد الملكي، الذي أنهى انقلاب 14 يوليو 1958 مؤسداً العهد الجمهوري، الذي وضع معالجات ارتجالية للمشكلة دفعت العاصمة بغداد ثمناً أكبر. لكن تلك المعالجات، على سؤنها، نجحت في الحد من هذه المشكلة وتحتجها، غير أن عشوائيات ما بعد الاحتلال الأميركي سنة 2003 لا تشبه تلك الأولى، لأنها أكبر حجماً وأكثر تناثراً من سابقتها.

وأصبحت ظاهرة العشوائيات من مصطلحات ما بعد 2003، شأنها شأن الظواهر الأخرى التي استولت عليها دولة ميليشيات باتت مهيمنة على الحياة العراقية إذ خصص البعض ممن جلسوا على كرسي رئاسة الحكومة قطعاً سكنية لمؤيديهم ومريديهم، وكانت في الحقيقة إقطاعات كبرى، مثلما استحوذوا هم ومسؤولو الحكومات المتعاقبة على عقارات الدولة، بل إن رؤساء الأحزاب الدينية ومليشياتها لم يكتفوا باغتصاب منازل العراقيين، وإنما أقاموا إقطاعات خاصة شبيهة بالمستعمرات، الجارية مثلاً.

وتتوحد أوساط سياسية من الانحراف بالمطالب الأساسية للاحتجاجات وتسييسها، واستعمال الشباب ورقة ضغط لا أكثر دون منحه الفرصة لأن يكون فاعلاً حقيقياً في المشهد السياسي.

وليفت غازي الشواشي أمين عام حزب التيار الديمقراطي لـ "العرب" إلى أن "الشباب من قام بثورة يناير يعود بعد سنوات، حيث لا شيء تحقق على مستوى العدالة الاجتماعية". مضافاً "هو في حالة يأس أكثر مما كان عليه قبل الثورة، ولجا إلى الشارع تعبيراً عن غضبه".

ويؤكد الشواشي أنه "من حق الطبقة الشبابية التظاهر، ومن واجب الدولة الإنصات إليها وأن تصل رسائلها إلى الطبقة الحاكمة". في المقابل يلاحظ أن الحكومة ليست واعية بهذا الحراك الاجتماعي، حيث تعاملت معه بالقوة المفرطة واستعمال الغاز المسيل للدموع.

وفيما ساد الحديث عن ملاحق ثورة جديدة في الأفق لتصحيح مسار ثورة يناير، استبعد الشواشي ذلك، ويعتقد بأن الحل ليس في إسقاط النظام، بل بإصلاح النظام من داخل النظام.

وعن قدرة الشباب في إحداث تغيير سياسي وخلق مشهد جديد، يرى الشواشي أنه "ما زال ينقص الشباب التأطير كما أنه غير موحد".

وحذر من مساعي البعض من الإطراف إلى تشويه الحركات الاحتجاجية، كما أن البعض من الأطراف السياسية الأخرى تريد أن ترتكب على الاحتجاجات لغايات حزبية وسياسوية ضيقة.

ويستنتج الشواشي أن الحل في تنظيم حوار وطني للشباب والإصغاء إليه والتفاعل معه وتأطيره في الجهات، حيث سيساعد ذلك على المزيد من توعيته. وخلص بالقول "إلى الآن لم تمنح الشباب الفرصة حتى يكون عنصراً للبناء والإصلاح والمساهمة في تأسيس الديمقراطية التي نريدها أن نتجج".

نضجوا مبكراً.. شباب تونس ما بعد الثورة ضد الحكام الجدد

جيل جديد غاضب يقود الاحتجاجات دون حسابات حزبية



لن نصمت

أن الاحتجاجات أيضا كشفت عن وعي سياسي لدى الشباب، حيث بات أكثر وعياً وتمسكا بحقوقه. وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في ذلك.

وتلاحظ محفوظ أن "هناك وعياً من الشباب بضرورة إحداث تغيير سياسي، حيث يدرك الشباب أن المسؤولية السياسية وراء الخيارات الاقتصادية، وتبين أن من رسائل الشباب إلى السياسيين هو أن يكونوا أكثر مسؤولية في المهمة التي فوضها لهم الشعب".

وتتوحد أوساط سياسية من الانحراف بالمطالب الأساسية للاحتجاجات وتسييسها، واستعمال الشباب ورقة ضغط لا أكثر دون منحه الفرصة لأن يكون فاعلاً حقيقياً في المشهد السياسي.

وليفت غازي الشواشي أمين عام حزب التيار الديمقراطي لـ "العرب" إلى أن "الشباب من قام بثورة يناير يعود بعد سنوات، حيث لا شيء تحقق على مستوى العدالة الاجتماعية". مضافاً "هو في حالة يأس أكثر مما كان عليه قبل الثورة، ولجا إلى الشارع تعبيراً عن غضبه".

80

في المئة من الشباب يرون
أن القانون في تونس لا يطبق
على جميع الأفراد بنفس الكيفية

ويؤكد الشواشي أنه "من حق الطبقة الشبابية التظاهر، ومن واجب الدولة الإنصات إليها وأن تصل رسائلها إلى الطبقة الحاكمة". في المقابل يلاحظ أن الحكومة ليست واعية بهذا الحراك الاجتماعي، حيث تعاملت معه بالقوة المفرطة واستعمال الغاز المسيل للدموع.

وفيما ساد الحديث عن ملاحق ثورة جديدة في الأفق لتصحيح مسار ثورة يناير، استبعد الشواشي ذلك، ويعتقد بأن الحل ليس في إسقاط النظام، بل بإصلاح النظام من داخل النظام.

وعن قدرة الشباب في إحداث تغيير سياسي وخلق مشهد جديد، يرى الشواشي أنه "ما زال ينقص الشباب التأطير كما أنه غير موحد".

وحذر من مساعي البعض من الإطراف إلى تشويه الحركات الاحتجاجية، كما أن البعض من الأطراف السياسية الأخرى تريد أن ترتكب على الاحتجاجات لغايات حزبية وسياسوية ضيقة.

ويستنتج الشواشي أن الحل في تنظيم حوار وطني للشباب والإصغاء إليه والتفاعل معه وتأطيره في الجهات، حيث سيساعد ذلك على المزيد من توعيته. وخلص بالقول "إلى الآن لم تمنح الشباب الفرصة حتى يكون عنصراً للبناء والإصلاح والمساهمة في تأسيس الديمقراطية التي نريدها أن نتجج".

يزال شباب المسار الثوري ينشد تحقيق الشعارات المرفوعة ذات 17 ديسمبر 2010 الممتدة في الزمان والمكان".

وما يدفع إلى التمسك بخيار الاحتجاج والتغيير، هو سياسات وخيارات النظام الحاكم والذي في حقيقة الأمر لم يتغير في جوهره، بل لا يزال يعتمد نفس المقاربات في كل الأبعاد التنموية والاقتصادية والاجتماعية والتي عمقت الفوارق الطبقيّة بين الفئات والجهات.

ويعتقد الصالحى أنه "بالرغم من كل المعوقات وارتدادات حكام ما بعد 14 يناير، ورغم القمع البوليسي الشديد والأحكام القضائية الجائرة والتي طالت حتى الأطفال القصر، لا يزال الشباب يحلم ويحتج ويرفع رايات النصر عالياً". مبدية نقاؤه بالانتصار على "الطبقة الفاسدة الحاكمة في البلاد". وأضاف "هم من سرقوا أحلامنا وتاجروا بالمال... لكننا سنمضي إلى ما نريد".

وتعرضت الحكومة إلى انتقادات لاذعة بسبب استعمالها العنف في مواجهة المتظاهرين، كما طالبت منظمات حقوقية بالإفراج عن المئات من المحتجزين الشباب الذين ألقى القبض عليهم، ومن شأن استعمال الورقة الأمنية أن يضاعف الهوة بين الحكومة والشارع، خاصة أن عدداً كبيراً من المحتجزين هم من العاطلين عن العمل ومن المنقطعين عن الدراسة وأبناء الطبقة الفقيرة المهمشة.

وكشف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، عن دوافع الاحتجاجات البلدية الأخيرة. ومن أبرز دوافع الحراك تعوق ظاهرة الانقطاع عن الدراسة لدى فئة كبيرة من الشباب والأطفال (أكثر من مليون منقطع خلال العشر سنوات الأخيرة)، كما لفت الانتباه إلى تفاقم الشعور بالألماساواة وعدم الإنصاف، وتخلي الدولة عن دعم الحقوق الصحيّة والتربوية والاقتصادية لدى الشباب، ممّا ولد لدى هذه الفئة إحساساً بالغبن وبأنهم مشروع ضحايا عنف يُمارس عليهم من طرف الدولة عبر الأجهزة الأمنية وعدم الإنصاف القضائي.

وبحسب دراسة أعدها المنتدى، فإن 74 في المئة من الشباب يرون أنهم مغيبون من الدولة، فيما اعتبر 80 في المئة منهم أن الدولة تهتم بالأغنياء أكثر من الفقراء، أما بالنسبة لمسألة تطبيق القانون، فإن 80 في المئة من الشباب يرون أن القانون في تونس لا يطبق على جميع التونسيين بنفس الكيفية، كما يشعر 60 في المئة من الشباب "بالتهتميش والظلم".

وترى درة محفوظ استناداً علم الاجتماع في حديثها لـ "العرب" أن "العامل الأساسي للاحتجاجات اقتصادي، بسبب زيادة نسبة الانقطاع المدرسي ونسبة البطالة. مع ذلك تعتقد

صوت الشباب الموقف، بغض النظر عن صحة توجهه من عدمها.

ورغم استهدافه من طرف خصومه في ما بعد، وسعيهم للنيل من شعبيته القوية، إلا أنه سعيد لا يزال يحتل المراتب الأولى في سبر الآراء بالنسبة لنوايا التصويت في الانتخابات القادمة. وأظهرت نتائج استطلاع للرأي أن تسعين في المئة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و28 عاماً، صوتوا لصالح سعيد في السباق الانتخابي الأخير. وشكل نجاح سعيد نجاحاً بالنسبة إليهم حيث زادهم إصراراً وثقة على تحدي المنظومة السائدة بموارد محدودة تعتمد على التطوع أساساً.

وتحدثت تقارير إعلامية عن تشكيل تنسيقيات محلية داعمة للرئيس سعيد في الجهات، وتقود "حراكاً جديداً" يتبنى رؤية سعيد الداعية إلى تغيير النظام السياسي في تونس. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات الأخيرة لا تبدو مؤطرة سياسياً، وهي برأي الكثير من المراقبين عفوية ورد طبيعي على السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفاشلة، إلا أن الشباب بات أكثر اهتماماً بالحياة السياسية وحرصاً على المشاركة في الشأن العام، ومصرراً على أن يكون طرفاً جوهرياً وليس مجرد أداة انتخابية.

وبرأي المتابعين، يحاول الشباب اليوم عبر إيصال صوته إلى السلطة، إنقاذ ما يجب إنقاذه مما تتفق من ثورة يناير التي قادت في النهاية إلى وصول أحزاب يمينية محافظة إلى الحكم، فيما وقع إقصاء الشباب بالاستفادة من حالة عزوف عامة عن ممارسة الحق الانتخابي، في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية.

ويشير محمد الصالحى القيادي عن حزب الوسط الاشتراكي لـ "العرب"، "لا

تكشف الاحتجاجات الأخيرة في تونس التي شارك فيها المئات من الشباب المنددين بالحكومة وسياسة القمع، أن جيل ما بعد ثورة يناير هو جيل أكثر وعياً ونضجاً بطبيعة الأوضاع في بلده، وعلى رغم الأزمات يبدو أكثر إصراراً على قيادة تغيير حقيقي وتصحيح لمسار الثورة، التي عصفت بها الأوضاع الاقتصادية والتجاذبات السياسية.

أمنة جبران
صحافية تونسية

تونس - حملت الاحتجاجات التي عاشتها تونس في يناير 2021 أوجه تشابه كبيرة مع احتجاجات يناير 2011. القاسم المشترك بينهما هو الانخراط القوي للشباب. فمثلما كان الشباب وقوداً للثورة التي أطاحت بنظام الراحل زين العابدين بن علي، يعود اليوم إلى الشارع لكن بعقلية أكثر نضجاً وأكثر استيعاباً لما يجري من حوله داخل البلاد، وفي مختلف أنحاء العالم، وحتى في طريقة تعبيره

تكشف عن توجهات كاسرة للتقليدي في الشعارات وطريقة الاحتجاج. ودفعت عودة الاحتجاجات القوية في مختلف جهات البلاد إلى التساؤل: هل أن تونس على أعتاب ثورة جديدة، وهل بوسع الشباب اليوم التغيير وإنتاج مشهد جديد يقطع مع المشهد الحالي؟

غازي الشواشي
لم تمنح الفرصة
لشباب حتى يكونوا
عنصراً للبناء والإصلاح

درة محفوظ
الشباب باتوا على
وعي بضرورة إحداث
تغيير سياسي

محمد صالح
رغم القمع لا يزال الشباب
يلحون ويحتجون
ويرفعون راية النصر

وفيما يرى متابعون أنه من الصعب التكهن بقدرة الشباب على قلب المعادلة السياسية والإطاحة بالمنظومة القائمة وتأسيس مشهد جديد، هناك إجماع على أن شباب ما بعد الثورة، رغم صغر سنه يبدو أكثر نضجاً وعياً بطبيعة الأوضاع في بلده.

وكشفت الاحتجاجات الأخيرة أن مطالب هذه الفئة ليست اجتماعية فقط، بل هي مطالب سياسية وحقوقية، حيث أعرب الشباب عن تدمره من الأحزاب والحسابات الضيقة، إضافة إلى رفضه بشكل صريح استعمال الحكومة القمع

والورقة الأمنية لإخماد حالة الغضب المستشرية، وأيضاً دفاعه المستميت عن ترسانة الحقوق والحرية.

ووجه الشباب في الحراك الأخير رسائل إلى النخبة الحاكمة بأنه لن يصمت بعد اليوم، ولن يقبل المزيد من الفشل، ولن يرضى بأحزاب مهما الوحيد الصراع على النفوذ والكرسي.

وحسب البعض من المتابعين، فإن الشباب اكتسب ثقة تجعله قادراً اليوم على التغيير ومواجهة حكامه الجدد. ويستحضر هؤلاء كيف دعم الشباب أستاذ القانون الدستوري قيس سعيد للوصول إلى قصر قرطاج. وشكل حدث وصوله إلى الرئاسة زلزالاً سياسياً كشف عن مدى التغيير الحاصل في البلاد، وإلى أي مدى يمكن أن يحسم

